



مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE



إحصاءات مالية الحكومة

2018
بيان الجودة

يعتبر القطاع الحكومي العام أحد القطاعات الرئيسية الخمسة المكونة للاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي حيث يصف نظام الحسابات القومية 1993 الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد إلى خمسة قطاعات رئيسية مصنفة تصنيفاً جامعاً مانعاً ولهذه الوحدات في كل قطاع أهداف متشابهة تختلف بدورها عن أهداف الوحدات في القطاعات الأخرى ويعتبر القطاع الحكومي العام واحداً منها. ويتألف القطاع الحكومي العام من جميع الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية وحدات حكومية.

تدعم إحصاءات مالية الحكومة السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية في إمارة أبوظبي وقياس التطورات التي حدثت على القطاع الحكومي ومدى مساهمته في اقتصاد إمارة أبوظبي، وتوفير البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية.

وفقاً لعملية التقييم الذاتي للجودة فقد تم رصد الإجراءات التالية:

الترتيبات المؤسسية الداعمة للجودة

- إن قانون إنشاء المركز والتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتوفير البيانات المصدرية لإحصاءات مالية الحكومة وتوقيع اتفاقيات التعاون والشراكة تسهم في ضمان سهولة عملية إنتاج هذه الإحصاءات.
- تتضمن اتفاقيات مستوى الخدمة الموقعة بين المركز والجهات ذات العلاقة (دائرة المالية، ووزارة المالية) إجراءات لتحقيق تدفق البيانات المصدرية تدفقاً فعالاً في الوقت المناسب للمركز وبشكل آلي.
- يتم إعداد إحصاءات مالية الحكومة بمهنية واستقلالية من قبل الإحصائيين في قسم مالية الحكومة.
- يتم الحفاظ على التواصل مع الجهات المزودة بالبيانات لتعزيز الفهم السليم لمواصفات البيانات، ومراعاة عبء تزويد البيانات.
- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لمنع الإفصاح تتضمن توقيع جزاء على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية، وتم الحفاظ على سرية البيانات أثناء عملية إعداد الإحصاءات واقتصار الاطلاع على البيانات الفردية على العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية.

الملاءمة

- يتم إعداد قائمة البيانات المطلوب توفيرها بناءً على الأهداف المحددة ووفقاً لحاجات عديدة من المستخدمين.

وضوح المنهجية وسلامتها

- يتم متابعة المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الدولية لرصد التغيرات التي يتعين أخذها في الحسبان في إعداد إحصاءات مالية الحكومة.
- يتم إتباع المفاهيم والتعاريف الموضوعية على المستوى الوطني/ الإقليمي والمماثلة لما ورد في نظام الحسابات القومية 1993 ودليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 والتي تشمل: تعريف القطاعات المؤسسية، تعريف القطاعات الفرعية، تصنيف محلي للإيرادات، تصنيف محلي للمصروفات، تصنيف محلي للخصوم.
- يتم تغطية إحصاءات مالية الحكومة لقطاع الحكومة العامة، وإكمال التغطية المؤسسية والجغرافية لضمان صدق تمثيل إحصاءات مالية الحكومة للواقع.
- يتم الاستناد في إعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة إلى التوصيات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001.
- توفير إحصاءات منفصلة عن قطاع الحكومة العامة والجهات الخارجة عنه، وإحصاءات مفصلة عن الحكومة المركزية (الإتحادية في الدولة) وعن الحكومة الأقاليم وعن الحكومة المحلية في إحصاءات مالية الحكومة.

الدقة

- يتم إجراء مراجعة مستمرة لمصادر البيانات من أجل ضمان شمول برنامج جمع البيانات.
- وجود إجراءات وأدوات لجمع وإعداد البيانات تضمن الحد من أخطاء الترميز والمراجعة والجدولة.
- يتم عملية فحص وتقييم دقة بيانات السجلات الإداري.
- يتم الاستناد إلى إجراءات سليمة للكشف عن حالات عدم الاستجابة/ عدم الاكتمال والبيانات المفقودة والبيانات الخاطئة ومعالجتها وتحديد القيم المتطرفة والتأكد منها.
- يتم التحقق من التغيرات غير الاعتيادية عبر الزمن (النمو أو النقص) في بيانات السجل.

الاتساق والترابط

- اتساق البيانات المصدرية مع التعاريف والتصنيفات في إحصاءات مالية الحكومة.
- تقييم الاختلافات في المفاهيم والمعايير الإحصائية المستخدمة في إعداد البيانات السجلية وفهم أسبابها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.
- اتساق في إحصاءات مالية الحكومة مع إحصاءات الحسابات القومية.
- توافر بيانات سلاسل زمنية متسقة تغطي فترة زمنية ملائمة، ويتم إدراج ملاحظات منهجية مفصلة تحدد وتشرح أهم الانقطاعات في السلاسل الزمنية وأسباب تلك الانقطاعات، وكذلك التعديلات التي تتم للحفاظ على الاتساق عبر الفترات الزمنية.
- إعلام مستخدمي الإحصاءات عند نشر البيانات بتوقيت البيانات المعنية أولية، وتوقيت تعديل البيانات المعنية، ونشر تحليل الفروق بين البيانات المعدلة والبيانات الأولية في حالة المجملات الرئيسية للسماح بإجراء تقييم لموثوقية البيانات الأولية.

حدثة البيانات والوقئية

- إعداد جدول زمني يعلن مقدما تواريخ نشر إحصاءات مالية الحكومة وملائم لجمع البيانات ومعالجتها للوفاء بالحدثة والدورية.
- ملاءمة دورية نشر إحصاءات مالية الحكومة (كل ربع سنة) حسب المعيار المعتمد للنشر.
- يتم إبلاغ المستخدمين علما بالمواعيد المحددة لنشر الإحصاءات.
- يتم اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في حال هناك تعديلات على الإحصاءات بعد نشرها.

الإتاحة وإمكانية الوصول

- يتم إتاحة الإحصاءات بصورة متزامنة لجميع مستخدميها الراغبين في الاطلاع عليها.
- يتم نشر الإحصاءات مالية الحكومة لإمارة أبوظبي بعد انتهاء الربع بثلاثة اشهر وبعد انتهاء السنة بخمسة أشهر.
- يتم نشر الإحصاءات بطريقة واضحة ونشر رسوم بيانية وجداول مع البيانات لتيسير التحليل.
- يتم نشر الإحصاءات بطرق تيسر إعادة النشر في وسائل الاعلام.

إحصاءاتنا تقدم حلولاً وتقدمنا
Our Statistics Provide Solutions @ Development

www.scad.ae

